

أخلاقه الجندر

أ.ة. وهيبة بوداموس
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

الأمة بالمصل المستورد والغريب عن ذاتها فهم فريقان، فريق قبل أن يدسه في هذه الذات دون أن يتحرى صلاحيته ومدى التأثير عليها بكل ما يحمله من مواد ممرضة ومهدمة إن لم نقل قاتلة، ودون أن يهتم بمتطلبات هذه الذات ومكوناتها الأساسية ومهمتها السامية.

وأما الفريق الثاني فهو واع لما تحتاج هذه الذات، فاختار منحاً آخراً لحقن المصل، بحيث طهره من كل شائبة، ووزنه بميزان العقل الذي يخضع للدين الإسلامي، وقدمه بمركبات أخرى مستخلصة من شريعتنا السمحة، إلا

إن الناظر إلى واقع أمتنا اليوم يتجرّع مرارة الوضع أسفا لما آلت إليه أمورنا، وكيف استسلمت لتداعي الأمم عليها فعطلت منهجها، وباتت تنظر من يسعفها بمصل يبقها على قيد الحياة، حتى وإن كان غير معروف التركيبية، فتعدد بتعدد محدثيه واختلف باختلاف تركيباته، ومن بين هذه المصول، «الجندر» الذي بات محل قبول من قبل من يراه مناسبا، أو محل رفض من قبل أولئك الذين لا يقبلون الإحداث في الدين أو تغيير ما ألفوا عليه آباءهم.

فأما عن الذين قبلوا أن تُحقن هذه

ولاشك أن العقيدة مكيئة في قلوب أبناء هذا البلد الطيب، بلد مليون ونصف مليون شهيد بدليل ما لاحظته خلال تربص أشرفت عليه الوزارة المنتدبة لدى وزارة التضامن المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالتنسيق مع التعاونية التقنية البلجيكية حول النوع الاجتماعي، وقد كنت ممثلة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بطلب من الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة، فلاحظت أن الموضوع كان مضبوطا ومحددا في نقاط هي:

* أن الجندر أو النوع الاجتماعي الهدف منه تقريب الهوى بين الرجال والنساء وتحقيق مبدأ المساواة بينهما دون انتقاص لشخص أحدهما من أجل الغاية السامية وهي العدالة الاجتماعية.

* أن الجندر أو النوع الاجتماعي ينطلق من مبدأ لا أعلم حتى تحدد حاجيات كل من الرجال والنساء في

أنه أبقى على الفكرة من حيث التغذية والتلقيح. وما دام الأمر كذلك، اخترت الفريق الثاني لأنه انطلق من مبدأ قول الحبيب المصطفى ﷺ «الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها». وما دام مفهوم الجندر وتطبيقاته بدأ ينتشر في الدول العربية ومنها جزائرا وأهم الآليات الذي تغلغل بها هذا المفهوم، هي الاتفاقيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية التي فيها طابع من الإلزام للحكومات العربية بما وقعت عليه من الاتفاقيات كما هو الشأن في محاولة إلغاء عقوبة الإعدام، وما تبعه من اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، أرى أن لا نمر على مثل هذه الأمور مرور الكرام بل نتوقف عند هذا المفهوم بشيء من التعريف والتحليل حتى نستطيع أن نقف موقف إنصاف أمام كل ما يرد إلينا من مفاهيم ومصطلحات، الإسلام بريء من الادعاءات التي جاءت أو وضعت من أجلها.

كل مجالات الحياة (المجال الاقتصادي والثقافي والسياسي...).

* أن مشروع الجندر أو النوع الاجتماعي (PG” Projet Genre) يختلف عن مشروع إدماج المرأة في الترقية: (Integration de la femme dans le développement “IFD)، بحيث أن مشروع الجندر يبحث عن كيفية ترقية وتقليص الفارق بين كل الأطراف أو المتقابلات من نساء ورجال، بنات وبنين، فقير وغني في مجتمع واحد مما يمنع حدوث تصادمات في الذهنيات أو التصرفات بين كل الأطراف، ويستفيد الجميع من المشروع المقدم في منطقة ما، وأقول منطقة لأن مثل هذه المشاريع غالبا ما تستهدف المناطق النائية التي غيب فيها دور المرأة في جميع الميادين.

* تأكيد المؤطرين على نقطة أساسية وهي أنه إذا كان تمويل المشروع من

طرف ممولين أجنب يجب أن لا نقبل كل ما يملونه علينا من شروط بل نقبل ما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمنا وثقافتنا وأعرافنا، لأن المجتمع محكوم بها، ونرفض كل ما هو يخالف ذلك.

ولنا أن نعرض التعريفات التي جاء بها مفهوم الجندر منذ بروزه في التسعينات إلى يومنا هذا.

تعريف الجندر: ظل مصطلح الجندر مفهوما غامضا في تعريبه وترجمته إلى اللغة العربية إلى مصطلحات عدة منها: الجنس البيولوجي، الجنس الاجتماعي، الدور الاجتماعي، النوع الاجتماعي، وسأعرض أكثر التعريفات تداولها في المؤتمرات العالمية التي يمر من خلالها هذه المفاهيم.

فكلمة الجندر تنحدر من أصل لاتيني وتعني في الإطار اللغوي Genus أي الجنس من حيث الذكورة والأنوثة.

أو كَأُنْثَى، ومن ثمَّ فإذا قام الرجل بوظيفة الأنثى أو قامت الأنثى بوظيفة الذكر، فإنه لن يكون هناك ذكر أو أنثى وإنما سيكون هناك (النوع) أي (جندر).

***4** وحاليا يستخدم مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) للتعبير عن عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، بمعنى أن الجندر يوضح العلاقة التي تنشأ بين المرأة والرجل على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي وديني أي الاختلافات التي صنعها البشر عبر تاريخهم الطويل، بمعنى أن (الجنس sex) يولد به الإنسان بيولوجيا فهو غير قابل للتغيير، أما النوع الاجتماعي (Genre) فهو قابل للتغيير لأنه يتكون اجتماعيا. بمعنى آخر: **الجندر/النوع الاجتماعي Genre** يعني الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة

وقد أدخل هذا المصطلح إلى علم الاجتماع حيث أصبحت كلمة الجنس (sex) تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير النوع (Genre) إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعيا بين الذكورة والأنوثة.

***1** فقد ظهر أول تعريف لهذا المصطلح (الجندر)، في القاهرة عند انعقاد مؤتمر السكان عام 1994 وجاء بمعنى الجنس أو النوع أي الذكر أو الأنثى.

***2** كما عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات اجتماعية مركبة لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، بمعنى أن اختلاف الرجل والمرأة البيولوجي لا علاقة له باختيار النشاط الجنسي الذي يمارسه كل منهما.

***3** وتعرف الموسوعة البريطانية الجندر بأنه شعور الإنسان بنفسه كذكر

فمن خلال التعريفات السابقة نجد بعضهم ركز على أن يحمل القضايا المتعلقة بالجنادر ودور المرأة تعبر عن محاولة هدم الأسرة في المجتمعات الإسلامية من خلال الاعتراف الرسمي بالشذوذ وحماية حقوق الشواذ بل والسعي لقبولهم من قبل المجتمع وتشجيع الشباب على ممارسة الزنا والجهر به... واعتبر كذلك، أن شعارات المساواة وتمكين المرأة وتمكين الشباب مهما كانت أهدافها وغاياتها تتنافى والفطرة التي خلق الله عليها الإنسان رجالا وامرأة... ولن تكون هناك أسرة تقليدية ولا أبناء ولا رجل ولا امرأة. وهذا كما جاء في التعريف الأول والثاني والثالث للجنادر.

أما عن التعريف الرابع فذاك الذي نركز عليه من حيث الهدف الذي يرمي إليه من تحقيق العدالة الاجتماعية بتقليص الفروقات بين متقابلين وخاصة

الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل. ويعني الجنادر الصورة التي ينظر بها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا، وتصرفاتنا. ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة.

وهناك من فرق بين الجنادر والنوع الاجتماعي بحيث أن **الجنادر** هو وصف الأدوار الاجتماعية والتعريف بالرجال والنساء الذين تختلف أوضاعهم بحسب الثقافات السائدة والتي يمكن أن يكونوا موضوعا للتغيير، **والنوع الاجتماعي** هو التطوير الذي يضع في الحسبان مجموعة العلاقات البينية داخل مجتمع ما وخاصة العلاقة بين الرجال والنساء قصد توجيههم نحو تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

تداولها القرآن الكريم وأكدها السنة النبوية، ففي قوله تعالى: «للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن...» تمكين للمرأة اقتصاديا، وقد أكد الفقهاء بناء على ذلك أن المرأة تتمتع بذمة مالية مستقلة تماما عن الرجل في كل ما تكتسبه من مال وثروة. كذلك دعا الرسول الأعظم وبوضوح لا لبس فيه إلى تمكين المرأة اجتماعيا حينما قال 'النساء شقائق الرجال'. وهناك العديد من النصوص والآراء الفقهية التي تعزز هذا الادعاء. بل إن مجمل الآيات والأحاديث المتعلقة بالمرأة ودورها تمثل أيضا تمكين قانوني 'تشريعي' للمرأة في المجتمع الإسلامي».

وإذا كان مفهوم الجندر يشير إلى الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال والتي تتحدد من قبل مجتمع ما أو ثقافة ما على أنها الأدوار والمسئوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من

منها الرجال والنساء، وهذا لا يتعارض مع الإسلام بل نجد أن مصطلح الجندر يحمل معنى «تحرير المرأة وتحسين دورها في التنمية» وقد دعى الإسلام إلى ذلك قبل أربعة عشر قرنا.

وهنا نركز على كلمة «تحرير المرأة»، لأنها اضطهدت في الدول غير المسلمة أو بالأحرى في أوساط لا تحكمها الضوابط الشرعية أين أصبحت المرأة تهم حقها في جميع الميادين، ولكن للأسف الشديد يلقي اللوم على الإسلام ظنا منهم أنه السبب في عدم المساواة بين الرجل والمرأة في كثير من المسائل، كالميراث والقوامة ونقصان شهادة المرأة... ومحاولة منهم إلى رد اعتبار المرأة بعيدا عن شريعتنا السمحة.

وأقول في هذا المقام كما قال غيري: «إن الإسلام أعطى للمرأة حقوقا واسعة المجال وكرمها بذلك أيما تكريم، وسعى لمساواتها بالرجل في جل القضايا التي

في كل الميادين، إنما راجع لتلك العادات والتقاليد والنظم المعقدة التي تراكت عبر القرون الطويلة والتي لا تمد للتشريع الإسلامي بصلة بل كان الإقصاء التام له، فتمخض عن ذلك تخلف هذه المجتمعات، فحدّدت أدوار تقليدية للمرأة وجعلت قيم ثابتة وبديهية ليس لدى الرجال فحسب بل حتى النساء، مما أدى إلى تهميش المرأة وما زالت، رغم ما اكتسبته من حقوق.

وهنا يأتي دور الدول الغربية والمتقدمة في مساعدة مجتمعاتنا التي تخلفت عن الركب - بغض النظر عن الأهداف التي ترمي إليها - في محاولة تتجاوز محنة التخلف من خلال برامج ومبادرات ركزت في مجملها على المرأة وإرساء دعائم مجتمع مدني ديمقراطي.

فالمرأة إذًا، وجدت ضالتها في هذه البرامج بحيث حظيت بالتوعية بحقوقها

الرجل والمرأة في هذا المجتمع، فإن الآيات القرآنية الكريمة التي استعرضت بالتشريع والتفصيل واقع المرأة في ظل الإسلام، وتطبيق الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ومجتمع الصحابة لهذا الهدى الإلهي والنبوي، كان، بلا شك، تحديدًا رائعًا ومبدعًا وجديدًا للأدوار والمسئوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من الرجل والمرأة، بعد أن غُيّت المرأة بشكل لافت في المجتمع العربي قبل الإسلام. إن ما أكدّه الرسول تطبيقًا لرؤية الإسلام لدور المرأة باعتبارها مخاطبة ومكلفة مثل الرجل تمامًا، هو تعزيز لدور المرأة وتمكينها وظيفيًا في هذا المجتمع الجديد وهو يتجه لنقض المجتمع القائم لتأسيس مجتمع العدالة المنشودة.

فمن خلال ما استعرض يمكن القول بأن تغيب المرأة وجعل دورها باهت في المجتمعات العربية والإسلامية واستبعادها

ملف المرأة

في الشريعة وواقع المرأة المسلمة واسعة
في كل المجالات.

وقد سمعنا في عهده ﷺ أن المرأة كانت ترفع صوتها وتجادل وتبحث عن مكان لها في المجتمع من خلال عدة تساؤلات كانت تطرحها آنذاك، فسمع الله قولها واستجاب لها وأنزل من الآيات ما يثبت فؤادها قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ...﴾ (المجادلة: ١).

[illegible]

وبتطوير قدراتها « رغم أن الواقع يشير إلى أن المطلوب لا زال أكثر».

ورغم أن الكثير يعارض هذه المبادرات والبرامج، مقابل «عدم التقدم ببدائل واضحة تتيح لنا الاستغناء عن كل هذا التمويل المشبوه» فلا أرى عيباً في أن نتبنى هذه المبادرات ونقدمها في قالب يليق بمجتمعنا إذ الأصل في ذلك ثابت في شريعتنا السمحة ونحتاج في هذا الزمان إلى إعادة المواقف والإنصات للمرأة المسلمة وسماع صوتها.

فحقوق المرأة في الإسلام ثابتة بنص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا أحد يجادل في ذلك، ولكن تتزيل هذه الآيات والأحكام الشرعية إلى أرض الواقع الذي يشهد بتجاهل للحقوق المكفولة في شريعتنا من تعليم وإرث واستقلال في الذمة المالية والعمل والجهاد والشورى، بات شبه معدوم فأصبحنا نرى الهوة بين الحقوق المكفولة



السنة التاسعة - العدد الثالث - ربيع الأول 1432 هـ - مارس 2011 م

التحريض على إخراج المرأة من بيتها
لتهدم النواة الأساسية للمجتمع.

وأنا على ثقة كاملة من أن المرأة
المسلمة تعي جيدا ماهي أولوياتها
الإسلامية، وإلى أي مدى يمكنها أن
تتفاعل مع ما يسمى بمشروع الجندر
-وأحدد الجانب الإيجابي منه- في ظل
ثوابها الدينية، وأنها قادرة على صياغة
أجندة يمكن وصفها بالإسلامية تتماشى
وعقيدتها، وهذه العقيدة هي التي تحميها
من كل شذوذ اجتماعي أو نفسي.

إسقاطا صحيحا في الأزمنة التي تلت
زمن الرسول ﷺ.

وعليه يتوجب علينا إعادة قراءة
واقعنا من خلال واقع خير البشر في
مسألة المعاملة الإنسانية والعادلة للمرأة،
ولسنا بحاجة إلى ما يقدمه الغرب لنا
من بنود ليس لها صلة بأولويات المرأة
المسلمة - مثل الحقوق الجنسية وغيرها
- وفي نفس الوقت لا نوصد الباب أمام
من يريد فتح ملف واقع المرأة المسلمة
ومشكلاتها، بدعوى أن ذلك من باب

